وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

الجزء الثالث

محفوظة
جميع الحقوق

لدار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة

BP133.7 .A44 .M88 2026
ISBN: 9789922778341

مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين السادس (٦-٥/ ٢/ ٢٠٢٥ : كربلاء، العراق).
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين بتاريخ (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) – الطبعة الأولى – كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦م / ١٤٤٧ هـ.
٥ مجلد ؛ ٢٤ سم. – (العتبة الحسينية المقدسة؛ ١٧٦٣)، (قسم دار القرآن الكريم؛ ٤٧).
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
١. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – في القرآن – مؤتمرات.
٢. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – أثره في تفسير القرآن وعلومه- مؤتمرات.
٣. حديث (علي مع القرآن) – دراسة.
٤. الإسلام والسياسة – مؤتمرات.
٥. السياسة الاقتصادية (الإسلام) – مؤتمرات.
٦. الإسلام وعلم الاجتماع – مؤتمرات.
٧. الإسلام والطب. أ. العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). دار القرآن الكريم. ب. العنوان.
تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

239،3063

م ٣٥٩ مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي (٦: ٢٠٢٦: كربلاء)
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والأدوات/ مؤتمر . ط١- كربلاء: دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦، الجزء الثالث، (٥٣٨ صفحة)، ٢٤ سم.
١ .الإمام الحسين بن علي عليهما السلام – الإمام الثالث- مؤتمرات .
م. العنوان.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٢٠٤٣) – لسنة ٢٠٢٦م

الإخراج الفني: أمجد حامد الفتلاوي

وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

المنعقد بعنوان

أثر أمير المؤمنين علي القرآني في مدونات المسلمين

قراءة في المنهج والأدوات

وتحت شعار لن يفترقا

علي مع القرآن والقرآن مع علي

أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة

بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين

وذلك بتاريخ (٥-٢٠٢٥/٢/٦)

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Directorate

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم التنسيق والتعاون العلمي

العدد: ب ت/ ١٢٥٤
التاريخ: ٢٠٢٥/١/٢٩

جامعة كربلاء/ السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم

م/ مؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً الى كتابكم ذي العدد (ع/ش.ع/ ٣٠٩) في (٢٠٢٥/١/٢١) ومرفقه الاوليات الخاصة بمؤتمر جامعتكم الموسوم (**أثر امير المؤمنين علي (عليه السلام) القرآني في مدونات المسلمين – قراءة في المنهج والادوات**) والمزمع انعقاده للمدة (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) ، وبالنظر لاستيفائكم المتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعمامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت٢/٥٣٥٩) في (٢٠٢٣/٦/٢١) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر أعلاه.

... مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ١ /٢٩

نسخة منه الى//

- مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير/ مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات.

م.م. مروه ١/٢٨

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة:

الْحَمْدُ للهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَهُ، وَالْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَهُ، نَحْمَدُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَنَسْتَعِينُهُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِهِ، وَنَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعاً، وَبِذِكْرِهِ نَاطِقاً، فَأَدَّى أَمِيناً، وَمَضَى رَشِيداً، وَخَلَّفَ فِينَا رَايَةَ الْحَقِّ، مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ، وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ، آلَه الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين...

خلق الله تعالى أمثلةً للإنسان الكامل على مختلف العصور؛ فكان حجَّته في أرضه التي لا تخلو من مثالٍ لذلك الكمال، الذي هو بنفسه درجات مثَّل أعلاها نبيُّنا محمَّدﷺ، فكان المثال الأعلى في الكمال على مستوى المخلوق، ولو أردنا البحث عمَّن يليه في هذه المرتبة فلا بدَّ من الاستعانةِ بخطٍّ شروعٍ متَّفقٍ عليه يكشف الكمال، ولا يوجد مثل القرآن الكريم من يكشف ذلك بوصفه كلام الله تعالى الكامل، وعلى أساس ذلك يكون مقياس الكمال على شدَّة المصاحبة والانطباق مع كلام الله تعالى، ويكون ذلك ميزانًا للتفاضل، ومن هنا فقد اتَّفقت مصادر المسلمين على رواية قول النبيِّ محمَّدﷺ لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍعليه السلام: ((عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ))، وهذا الحديث رواه الحاكم النيسابوريّ (ت: ٤٠٥ هـ) في المستدرك وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) - على ما فيه من تشدُّدٍ - في التصحيح، وروي أيضًا في غير ذلك من المصادر الأخر، أمَّا في مصادر أهل البيتعليهم السلام فلا خلاف في هذا الحديث ودلالته، وبذلك فهو متَّفقٌ على صحَّته ونسبته إلى رسول اللهﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى فيكون مصداق هذا الحديث حقيقة لا مرية فيها، وعلى أساس ما تقدَّم أُقيم هذا المؤتمر العلميّ الدَّوليّ لدراسة حقيقة هذا الحديث وواقعه العمليّ عبر البحث في مدوَّنات المسلمين عن الأثر القرآني لأمير المؤمنينعليه السلام، وبيان ما له من علومٍ قرآنيَّة تفرَّد بها؛ وصولًا إلى الإثبات العمليّ لدلالة الحديث المذكور آنفًا.

وقد حدَّد المؤتمر مساره البحثي في بيان الحقائق القرآنيَّة على وفق منهج أمير المؤمنين عليه السلام، والبرهنة العمليَّة على كماليَّة القرآن الكريم بشموله لكلِّ نواحي الحياة، ومقاربة ذلك بحياتنا المعاصرة، ومعالجة أهمِّ مشكلاتها في ضوء ما قدَّمه أمير المؤمنين عليه السلام من أثرٍ قرآنيٍّ امتدَّ ليشمل الحاجات الإنسانيَّة على مختلف العصور، مركِّزًا في ذلك على حاجات الإنسان الكبرى التي لا تختلف باختلاف صور معيشته، ومن هنا فإنَّ المؤتمر يركِّز على الأثر القرآنيّ لأمير المؤمنين عليه السلام تفسيرًا وعلومًا، ومقاربته على وفق المناهج الحديثة في البحث العلميّ ومساراته المعرفيَّة في التخصصات الإنسانيَّة والعلميَّة؛ لتكون النتيجة تقديم أمير المؤمنين عليه السلام بوصفه حلًّا لكلِّ التقاطعات، والمرجعيَّة الأصيلة التي يمكن أن ننتهي إليها بمعيَّة القرآن الكريم.

وكان حاصل هذا المؤتمر مائة وخمسة وستِّين بحثًا في شتَّى التخصُّصات المعرفيَّة، عملت على استنطاق أهداف المؤتمر ومعالجة أهمِّ المسارات التي حُدِّدت بشأنِ أقامته، وما هذه الوقائع إلَّا واحدة من مخرجات المؤتمر نأمل من الله تعالى أن تكون مرضيَّةً من لدن الباحثين والمتخصِّصين والمتابعين بشكلٍ عام.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمَّد وآله الطاهرين.

لجنة التدقيق والمراجعة العلمية

الشيخ د. خير الدين علي الهادي سلمان/ رئيس قسم دار القرآن الكريم
السيد د. مرتضى عبد الأمير جمال الدين/ معاون رئيس قسم دار القرآن الكريم
م.د. عماد طالب موسى/ مدير مركز البحوث والدراسات القرآنية
أ.م.د. عمار حسن عبد الزهرة/ مدير تحرير مجلة هدي التقلين
م.د. بهاء مهدي مظلوم دويج/ مدقق لغوي
م.د. عمار عبد العباس عزيز/ مدقق لغوي
أمجد حامد شاكر/ مدقق فني

الفهرس

الأثرُ القرآني لأمير المؤمنين عليه السلام في العلوم القرآنيّة جامعيّة القرآن انموذجًا ١١

أ.م.د. أصغر طهماسبي البُلداجي

تأثيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ والعلومِ القانونيّةِ..... ٤١

أ.م.د إقبال عبد الله أمين

الأبعاد القرآنيّة الأخلاقيّة والإيقاعيّةفي حِكَمِ الإمام عليّ عليه السلام..... ٦٣

أ. م. د. تومان غازي حسين فتات الخفاجي

الاستراتيجياتُ القرآنيّة في خطبِ الحربِ والجهادِ للإمامِ عليّ عليه السلام قراءةٌ استشرافيّة ١١٣

أ.م.د. رحيق صالح فنجان

الموجّهات التفسيريّة عند الإمام عليّ عليه السلام ١٣٣

أ.م. د. رياض عبد الرحيم حسين

أثر القيم الدينيّة في النشاط الاقتصاديّ نموذج القيم الإسلاميّة عند الإمام عليّ عليه السلام .. ١٦٥

أ.م.د عدنان حسن موسى سلمان العبيدي/ أ.م.د حسين علي ريس المشهدانيّ

الرقابةُ الاقتصاديّةُ وضمانُ سعي الإنسانِ رؤية في فكر الإمام عليّ عليه السلام ١٨٧

أ.م. د. علاء حسن مردان اللاميّ

الإمام علي عليه السلام مفسِّرا: الغيبيّات أنموذجًا ٢١١

أ.م.د. مها طالب عبد الله الجبوريّ

المنهجُ الاقتصاديّ للإمامِ عليّ عليه السلام من خلالِ القرآنِ الكريمِ والسنّةِ النبويّةِ ٢٣٩

أ.م.د. ميثم عزيز ثجيل الهلاليّ

المواعظ والحكم القرآنية عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) دراسة تحليلية ٢٦٧

أ.م.د. هاشم جبار الزرفي

المسائل القضائيّة للإمام عليّ بن أبي طالِب عليه السلام (ت٤٠ هـ/ ٦٦١ م) في الحدود والقصاص دراسة، فقهيّة، قضائيّة، تأريخيّة، وصفيّة ٢٩٧

أ.م.د. ياسين رشيد الزيباريّ

أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني على الخطابة العربية ٣٢١

أ.م.د ماجد مهدي ذياب السلطاني/ م. د. نادية سالم عيسى

المشكلةُ الاقتصاديّةُ والإمامةُ من منظورٍ أقتصاديّ وإسلاميّ معاصرٍ (الإمام عليّ عليه السلام أنموذجا) ٣٤٣

م.د أحمد إبراهيم حسين علي العبيديّ/ م. م. هبة قاسم زويد الموسويّ

الأثرُ القرآنيُّ في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ عندَ الإمامِ عليّ عليه السلام ٣٦٧

م.د أركان ناهي موسى/ م.م ناجح كريم جودة

المرجعيات القرآنيَّة في نهج البلاغة دراسة في ضوءِ تحليلِ الخطابِ قراءة في نماذج .. ٣٩٣

م. د عماد طالب موسى جاسم

العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في خطب الإمام عليّ عليه السلام ٤٢٩

م .د. زينة عبّاس فاضل / الباحثة: زينب كامل جواد

الأثرُ الفكري للإمامِ عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تاريخيّةٌ ... ٤٥٩

م. د. زيد كميل جواد سماوي الفتلاوي

لفظةُ (الصادقين) في القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تحليليّةٌ ٤٨١

م.د. سرمد محمد بكر / م.م. مرفد محمد بكر

تمثُّلاتُ الشاهدِ القرآنيِّ في نهجِ البلاغةِ..... ٥٠١

م. د. مكاسب عبادي عبود سلمان

أثرُ أميرِ المؤمنين عليّ عليه السلام في نشرِ الأخلاقِ الإسلاميّةِ وتعزيزِها دراسةٌ في الحكمةِ والإرشادِ ٥١٩

م. د. مصطفى حسين عبد الرسول

أثر القيم الدينيّة في النشاط الاقتصاديّ

نموذج القيم الإسلاميّة عند الإمام عليّ عليه السلام

أ.م.د عدنان حسن موسى سلمان العبيدي

أ.م.د حسين علي ريس المشهدانيّ

الملخص:

هذه محاولة بحثيّة لنتلمّس بعض الخطط العريضة بين القيم الإسلاميّة عند الإمام علي عليه السلام نتلمّس من خلالها أهمّ خصائص منهج الإمام علي الاقتصاديّ من خلال استنطاق الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ بما حوته النصوص الشريفة في القرآن، ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على قابليّة السياسات الاقتصاديّة التي جاء بها الإسلام، وتقديم البديل النظريّ والعمليّ للمذاهب الاقتصاديّة عبر التاريخ التي جرّبت حظّها العاثر في عدم تقديمها الحلول الناجحة لقيام اقتصاد يسوده التعامل الإنسانيّ والأخلاقيّ دون الوقوع في الأزمات الماليّة والاقتصاديّة الأخرى، من خلال المنهج الاقتصاديّ للإمام عليّ الذي لا يتواجد في الفلسفات الاقتصاديّة الأخرى، خاصّة إذا ما علمنا أنّ عمارة الأرض واستخلافها من أوجب الواجبات التي أقرّها الإسلام، والتي عمل وأكّد عليها الإمام عليّ عليه السلام.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاقتصادي، الإمام علي عليه السلام، الاقتصاد الإسلامي، الأخلاق الاقتصادية، الاستخلاف.

Abstract:

This research endeavor seeks to trace the broad outlines of Islamic values according to Imam Ali (PBUH), through which we identify the key characteristics of his economic methodology. By interrogating Islamic economic thought as presented in the noble Quranic texts, the study aims to shed light on the viability of the economic policies introduced by Islam. It presents both a theoretical and practical alternative to historical economic doctrines that failed to provide successful solutions for establishing an economy dominated by humanitarian and ethical interactions without succumbing to financial and economic crises.

The research highlights Imam Ali's economic approach, which possesses unique dimensions absent in other economic philosophies. This is particularly significant given that the cultivation of the earth (imarat al-ard) and vicegerency (Istikhlaf) are among the most paramount duties established by Islam—principles that Imam Ali (may God be pleased with him and honor him) consistently enacted and emphasized.

Keywords: Economic Thought, Imam Ali (PBUH), Islamic Economics, Economic Ethics, Vicegerency.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلام والسلام على خير خلق الله أجمعين محمّد عليه وعلى آله الطيبين الأطهار خير خلق الله أجمعين، وبعدُ

فإنّ هناك تأثيرا مباشرا للاقتصاد على حياة الأفراد والجماعات والدول، فكلّما تحسّن اقتصاد الفرد أو الجماعة أو الدولة تحسّنت ظروف الحياة عامّة، وحصل المواطنون على حقوقهم الاقتصاديّة وحقوقهم وحريّاتهم الأخرى، وعاش الناس حياة آمنة ومستقرّة، وهذا واضح في الدول التي تملك اقتصادا قويّا ومستقرّا، حيث يعيش سكّانها حياة مرفّهة إلى حدّ ما، ويحصلون على حقوقهم كاملة، ويقصدها الناس من كلّ حدب وصوب بغية العيش فيها، والحصول على تلك الحقوق، ولاسيما الحقوق الاقتصاديّة.

وكلّما ضعف اقتصاد الفرد أو الجماعة أو الدولة تدهورت الحياة عامّة، وانتُهكت حقوق المواطنين الاقتصاديّة وحقوقهم وحريّاتهم الأخرى، وعاش الناس حياة الفقر والجوع والخوف، وهذا واضح في الدول التي تملك اقتصادا هشّا، حيث يعيش سكّانها فقراء إلى حدّ ما، ولا يكادون يحصلون على حقوقهم الاقتصاديّة وحريّاتهم، وهم يتطلّعون إلى هجرتها كلّما سنحت لهم فرص المغادرة، إذ إنّ الوضع الاقتصاديّ الضعيف يؤدّي إلى البطالة، والبطالة تؤدّي إلى الفساد الأخلاقيّ، والفساد الأخلاقيّ يؤدّي إلى السرقة والقتل والاختلاس، وزيادة نشوء الميليشيات المسلّحة، والعصابات، وشبكات التخريب وغيرها، فماذا نعني بالحقوق الاقتصاديّة من منظور حقوق الإنسان؟ وما تأثيرها على الإنسان إن فُقدت في المجتمع، أو تمتّع بها بعض الناس دون الآخرين؟ وما هو واجب الدولة (الحكومة) إزاء توفير الحقوق الاقتصاديّة لمواطنيها؟

تاريخيّا نريد أن نستحضر منهج الإمام عليّ عليه السلام في رعاية الشؤون الاقتصاديّة لمواطني الدولة الإسلاميّة يومذاك.

وتكمن أهميّة البحث في السياسة التي انتهجها الإمام عليّ، فقد كانت ثورة على الواقع الذي فُرِض على الأمّة، إذ إنّ الإمام عليّ عليه السلام ورث نظاما ماليّا مختلّا جعله يبادر إلى اتّخاذ جملة من الاصلاحات الضروريّة التي كان لا بدّ منها لإعادة الاقتصاد الإسلاميّ إلى طريقه الصحيح .

فكان لا بدّ من تغيير أدوات السلطة التنفيذيّة ليتمكّن من تطبيق سياسته الإصلاحيّة؛ فبادر إلى عزل ولاة الخليفة عثمان واستبدالهم بمن هو أحقّ وأجدر منهم بالولاية، وقام أيضا بمصادرة الأموال التي أقطعها الخليفة عثمان لأتباعه من بيت المسلمين، فضلا عن ذلك فإنّه عاد بسياسته العطاء إلى زمن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وأعني المساواة في العطاء بين المسلمين العرب منهم والموالي .

عرضتُ في هذا البحث المتواضع موضوعات عدّة منها: التعريف بالسياسة الاقتصاديّة والماليّة ثمّ سياسة الإمام عليّ في هذا المجال مثل استرجاع الأموال، والمساواة في العطاء، ونظرته إلى الزكاة، والتفاته إلى التجارة والصناعة وإعطائهما ما يستحقّان من الاهتمام والرعاية، والتطرّق في هذه الدراسة المتواضعة إلى تجربة الإمام عليّ عليه السلام في هذا المجال، والكلّ يعرف أنّ هذه التجربة كانت إحدى التجارب الفذّة في الحكم الإسلاميّ، وقد سجّل التاريخ السياسيّ معالم هذه التجربة وإن لم تصلنا صورتها التاريخية كاملة بسبب الظروف السياسيّة في ذلك الوقت والتي عملت تلك الظروف على طمس معالمها، إذ بيّن التاريخ بأنّ الإمام عليّ عليه السلام قد وضع نظريات علميّة تفسّر وتوضّح النشاط الاقتصاديّ تفسيرا مبيّنا على أسس قيَميّة أخلاقيّة مستمدّة من العقيدة الدينيّة، فالإمام عليّ عليه السلام كان يعالج مشاكل الأمّة وقضايا

الدولة بموقف عمليّ نظريّ في آن واحد، فمن زاوية كان يوجّه أنظار الولاة وكلّ المعنيين إلى المشكلة ذاتها ثمّ يبيّن الطرق ويضع الحلول المناسبة لها .

المطلب الأوّل: أثر الإمام عليّ عليه السلام في الاقتصاد الإسلاميّ وسياسته الاقتصاديّة

لقد امتاز النشاط الاقتصاديّ في عهد الإمام عليّ عليه السلام رغم قصر الفترة وكثرة الحروب التي لم تدعه من إكمال مشروع المجتمع الإسلاميّ المثالي، بتدعيم الأسس الاقتصاديّة للدولة القائمة على مبدأ الإصلاح والعدالة والأمانة والضمان الاجتماعيّ ورفع الكفاءة الاقتصاديّة وتحقيق التنمية المستدامة، لقد ساق الإمام عليّ عليه السلام آدم سميت في نظريّته عن قيمة العمل، وكينز في الدور المعياريّ للدولة، ومالتوس في نظريّة السكان، وقدّم أفكارا عن التكافل والضمان الاجتماعيّ ونظام السوق والإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل الاقتصاديّ الكليّ والماليّة العامّة والنقود والعمل، ممّا يجعله مؤسّس علم الاقتصاد الأخلاقيّ الذي تحكمه القيم الإسلاميّة .

إنّ التاريخ لا يستطيع أن ينكر وجود فقير واحد في عهد الإمام علي عليه السلام، إذن لماذا انعدم الفقر في عهد الإمام علي عليه السلام؟ هل للقيم الإسلامية دور مباشر وفعّال على النشاط الاقتصاديّ ومن ثمّ يكون عاملا أساسيّا في تنمية المجتمع ونهضته الإنسانيّة؟ إنّنا بحاجة إلى دراسة سياسة الإمام علي عليه السلام الاقتصاديّة .

عرّفت السياسة الاقتصادية بأنّها: ((الاجراءات العلمية التي تتخذها الدولة للتاثير في النشاط الاقتصاديّ))[1]، وعرّفها باحث آخر بما ينسجم والسياسة والساسة الشرعية الاقتصادية والشرعيّة بقوله: ((بأنّها السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع، والسياسات الاقتصادية تتضمّن

(١) النظام الجبائي الإسلاميّ دراسة قانونيّة (بحث): ٧٤ .

دراسة أفضل السبل التي يمكن أن تتّبعها السلطات العامّة للوصول إلى هدف معين ومعالجة البطالة وارتفاع الأسعار))[١] .

وتستخدم السياسة الاقتصادية في إطار البحث عن تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة المرغوبة في المجتمع، وتقسّم السياسات الاقتصادية على نوعين: السياسة المالية التي تهتمّ بالجوانب المالية، كالإنفاق والضرائب، وتقوم بتنفيذها السلطة المالية، أمّا السياسة النقديّة التي تهتمّ بالمتغيّرات النقديّة وتأثير ذلك في مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع، يقوم بتنفيذها عادة البنك المركزيّ لأنّه يمتلك القدرة على التحكّم في كميّة النقود المعروضة[٢] .

ولم يكن للسياسة النقدية بحسب هذا التعريف أثر في الحياة الاقتصادية في زمن الإمام عليّ عليه السلام فلم تكن الدولة الإسلاميّة هي التي تضرب النقود كي تتحكّم في كميّة ونوعية ما يسك منها، كما أنّه لم يكن الجهاز الماليّ للدولة قد وصل مرحلة التكامل بحيث يستطيع التأثير في كميّة النقود المتداولة في الأسواق، اللهم إلّا ما عُرف عن الإسلام بحرصه على ضرورة البذل والعطاء وعدم كنز الأموال، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[التوبة: ٣٤].

كانت مصادر السياسة الاقتصادية عند الإمام عليّ عليه السلام تعنى بالسعي بوسائل متاحة لتحقيق واقع أقرب إلى أهداف المجتمع، وبما أنّ النظام الاقتصاديّ في الإسلام ينبثق من القرآن والسنّة، فإنّ سياسة الإمام علي عليه السلام الاقتصادية تكون قائمة

---

(١) السياسة الماليّة والتخطيط في الاقتصاد الإسلاميّ : ٢١ .

(٢) ينظر: أساسيات علم الاقتصاد الجزائيّ: ٣٥٥ .

على فكرة تسيير الأعمال بالأحكام الشرعيّة، أو جعل الأحكام الاقتصاديّة حسب ما تتطلّبه أحكام الشرع، لأنّ الإسلام ينطوي بوصفه نظاما شاملا للحياة على تنظيمات قاعدية للحياة في جميع جوانبها الاقتصاديّة والسياسيّة وغيرها، وله سياسته الاقتصاديّة الخاصّة به والتي تتّفق والإطار العام لنظامه الاقتصاديّ [١] .

السياسة الماليّة

تتعدّد التعريفات للسياسة المالية، فمنها: ((أنّها مجموعة الإجراءات التي ينصبّ على دراسة النشاط الماليّ للدولة ومنها: أنّها مجموعة الإجراءات التي تتّخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامّة، وتحديد الموارد اللازمة لإشباعها))[٢]. وعُرّفت أيضا: بأنّها ((القرارات والاجراءات التي تتّخذها الدولة الإسلامية في إيراداتها، ونفقاتها بهدف تحقيق المقاصد الشرعيّة))[٣] .

أمّا السياسة الماليّة في الدولة في الإسلام فتعرف بأنّها: ((مجموعة الأصول والمبادئ العامّة المستمدّة من النصوص الإسلاميّة (القرآن السنة والإجماع) التي تحكم وتنظّم النشاط المالي العامّ للدولة الإسلاميّة، وما ينطوي إليه المجتهدون من علماء الأمّة من أنظمة وحلول تطبيقا لهذه الأصول والمبادئ بما يتلاءم وكلّ عصر وبيئته))[٤]. بعد أن تعرّفنا على تعريف السياسة المالية في الاقتصاد الوضعيّ، وتعريفها في الاقتصاد الإسلاميّ، وهو مدخلا لمعرفة سياسة الإمام عليّ عليه السلام عندما تولّى حكم الدولة الإسلاميّة .

---

(١) السياسة المالية في عهد الإمام عليّ عليه السلام: ٣٣ .

(٢) م . ن : ٣٣ .

(٣) م.ن : ٦٣ .

(٤) م.ن : ٦٧٠ .

تعدّ السياسة الماليّة للإمام عليّ عليه السلام ثورة على الواقع الذي كانت تعيشه الأمّة الإسلاميّة حينذاك، إذ كانت الأثرة والقرابة عاملا فعّالا في السياسة الماليّة المتّبعة في حينها، فقد سيطرت فئة قليلة من الأفراد على المقدّرات المالية العامّة للدولة الإسلاميّة.

نعم كان المسلمون لهم عطاؤهم من بيت المال إلّا أنّ هذا العطاء لم يكن متساويا فيما بينهم، فقد كانت ضوابط غير منسجمة والحياة الإسلامية التي أرادها الله في قوله ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[الحجرات:١٣] ورسوله صلى الله عليه وآله في الحديث ((المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمّتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم))[١] .

وضعت هذه الفئة السبق في الإسلام والقرابة والحاجة وغيرها من الأمور مقياسا في تحديد مقدار العطاء ممّا زاد في ثراء شرائح اجتماعية على حساب شرائح أخرى، واستمرّ هذا الوضع في عهد الخليفة عثمان فضلا عن ذلك – عيّن أقاربه من غير المؤهّلين في المناصب الرفيعة، فكان أن استغلّوا هذه المناصب للمنافع الشخصية ممّا أدّى إلى ثرائهم .

استرجاع الأموال العامة

بدأ الإمام عليه السلام باسترجاع الأموال العامّة، وهي الأموال التي منحها الخليفة عثمان بن عفان لبني أميّة من دون وجه حقّ، فأرجعها أمير المؤمنين عليه السلام لبيت مال المسلمين، وكانت هذه أولى خطوات الإصلاح وأولى الخطوات التي أثارت عليه المتنفّذين.

---

(١) سنن أبي داود : ٤/ ٣٧٩ .

لقد عزم الإمام علي عليه السلام على أن يدكّ ما ارتفع في العهد السابق من حصون الاحتكار، واستغلال النفوذ ونهب الأرزاق وسائر ما شيّده الأثرياء، فأعلن عن سياسته بقوله: ((ألا أنّ كلّ قطيعة أقطعها عثمان، وكلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحقّ القديم لا يبطله شيء ولو وجدته وقد تزوّج به النساء وفرّق في البلدان لرددته إلى حاله، فإنّ العدل سعة ومن ضاق عنه الحقّ فالجور عليه أضيق))[١].

((كانت إعادة الأموال العامّة لبيت مال المسلمين أولى الخطوات الإصلاحيّة التي اتّخذها الإمام عليّ عليه السلام في بواكير خلافته مُعلنا عدم السماح لأيّ أحد استغلال المال العام مطالبا أصحاب الثروات غير المشروعة بالأراضي الخصبة والخيول المسوّمة التي جاءتهم بطرق غير شرعية فردّها إلى بيت المال))[٢] .

وعلق جرادق على تلك الخطوة بقوله ((قد يعدل بعض الولاة واصحاب السلطان فلا يثيبون على غير جهد ولا يبذرون مال المظاهر الاجتماعية التي افرزها العهد السابق، فبدا بعزل ولاة الخليفة عثمان ومصادرة الأموال والقطائع التي اعطيت إلى ولاته واعادها إلى بيت المال)).

المساواة في العطاء

كان الرسول الكريم صلى الله عليه وآله يوزّع ما يأتيه من أموال على المسلمين بالسوية لا فرق بين عربيّ وأعجميّ، ولم يعط لأحد أكثر من غيره كونه من النخبة أو من البواسل في الحرب . وعندما جاء أبو بكر الصديق إلى سدّة الحكم لم يغيّر في نظام العطاء واستمرّ على حاله، أمّا في زمن عمر بن الخطاب فقد كثر المال، واتّسعت الدولة، فاجتهد فيه

---

(١) نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد : ٢/ ١٨٥، وينظر: الإمام علي صوت العدالة الإنسانية :١٦٤.
(٢) الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي نهج البلاغة أنوذجا (أطروحة): ٩٢ .

عمر برايه فرأى أنّه لا يصحّ أن يكون المسلمون سواسية كأسنان المشط مَن هاجر منهم قبل الفتح وآمن، لذا وضع عدّة شروط، أو صنّف الناس إلى درجات منها القرابة من الرسول صلى الله عليه وآله والسبق في الإسلام كأهل بدر، والحاجة، ولم يكن لهذه الخطوة في بدايتها أثر اقتصادي واضح، ولم يؤخذ برأي المعارضين من الرجال الذين يفكّرون بمستقبل الأمّة ويتمتّعون بنظرة مستقبلية تدرك عواقب الأمور، فلمّا استمرّ العطاء بهذه الصيغة واتّسعت موارد الدولة بدأت الفوارق الماليّة التي انقلبت إلى فوارق اجتماعية، تظهر بين أفراد المجتمع الإسلاميّ الذي بنى على الأخوة والتعاضد والتراحم، وعندما أحسّ عمر بخطر خطوته هذه وأثرها السلبيّ في المجتمع قرّر أن يتراجع عنها، لكنّ القدر لم يمهله كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر[١].

ومن هنا كان قرار الإمام علي عليه السلام العدول عن تمييز الناس في العطاء والعودة إلى نظام المساواة قرارا من أخطر قرارته الثوريّة؛ لأنّه كان يعني انقلابا اجتماعيا بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة من دلالات، كما كان ردّ فعل الأغنياء وفي مقدّمتهم ملأ قريش وأبناؤهم ضدّ عليّ وقراره هذا بداية الثورة المضادّة لحكمه[٢].

الزكاة

لقد أوضحنا فيما سلف فلسفة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في النفقات، وأعني العطاء، وكيف ساوى بين المسلمين عربهم ومواليهم لا فرق بين واحد وآخر، ولم تقتصر هذه الفلسفة على العطاء بل امتدّت إلى جانب آخر من أموال المسلمين، وهو النفقات التي خصّ الله تعالى بها اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، وأعني بها الزكاة.

كانت لأمير المؤمنين فلسفة خاصّة في الزكاة، فهو لم ينظر إليها موردا ماليا

(١) ينظر : كتاب الأموال: ٢٧٧ .

(٢) علي بنظرة عصرية جديدة : ٢٩ .

أوجده الله تعالى لفقراء المسلمين فحسب، بل نظر إليها بوصفها مجالا تعبّديا، يجري فيها التقرّب إلى الله تعالى، وحاول الرجوع بها إلى مصدرها الأصليّ المتمثّل بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وأخرجها من النظرة المالية الضيّقة التي سارت بالزكاة إلى منحنى خطير، جعلتها واجبا ماليا ملزما للأفراد المكلّفين بدفعها، وأدى ذلك إلى استعمال القوة في بعض الأحيان .

إنّ الهدف من فرض الزكاة لم يكن إجبار المكلّفين على دفعها، بقدر ما كان إيجاد أواصر جديدة داخل المجتمع الإسلاميّ، تتمثّل بالتآزر والتكاتف والشعور الإنسانيّ والاجتماعيّ بالفقراء والمساكين، ولم يكن دفع الزكاة في شريعة الإسلام بلا عائد أو مقابل معنويّ حتّى تستعمل القوة لاستخراجها من جيوب المكلّفين بدفعها، بل إنّ الله تعالى عندما أمر رسوله الكريم صلى الله عليه وآله بأخذ الصدقة من أموال المسلمين أوجب على المسلمين مقابل ذلك طهارة أموالهم، أي زيادة البركة والنماء فيها، كما أمر رسوله صلى الله عليه وآله بالصلاة عليهم والدعاء لهم، وأنّ صلاته صلى الله عليه وآله سكن لهم، أي تحقيق الطمأنينة في قلوب المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[التوبة: ١٠٣]، وهذه من الأمور المعنوية التي كان الفرد المسلم آنذاك يعتزّ بها، وكان يسارع إلى إخراج زكاة أمواله؛ لما تحقّق له من فوائد معنوية ومادّيّة.

وهذا في الحقيقة هو الذي دفع الكثير من المسلمين إلى الامتناع عن إعطاء الزكاة، وليس إخراج الزكاة، وإنّما إعطاء الزكاة إلى من تولّى السلطة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؛ فإنّهم فقدوا فيه جزءا مهمّا من التشريع الإلهيّ، وهو الصلاة والسكن المتحقّق لهم بدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وصلاته عليهم، لذا لم تجد السلطة الجديدة بعدما عجزت عن تحقيق هذه الامتيازات المعنويّة والماديّة للمؤمنين لم تجد بُدّا من

استخدام القوّة لاستخراج الزكاة من جيوب المكلّفين بدفعها، حتّى مال أبو بكر حين منعوه الصدقة إلى قتالي المانعين .

والحقّ أنّهم كانوا يؤدون الزكاة، أي إنّ المسلمين كانوا يؤدّون الزكاة بطيب نفس، وصفاء سريرة، وامتثالا لأمر الله، ولم يشهد التاريخ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستعمل القوّة مع المسلمين لجباية الزكاة، ولم ينقل لنا التاريخ أنّ حربا قد نشبت من أجل الزكاة. فحاول أمير المؤمنين العودة بالإسلام إلى مصدره الأصيل، وإلى البدايات الأولي التي أرسى أسسها رسول الله صلى الله عليه وآله، بعدما طرأت عليه الكثير التغييرات، والتي أصبحت سّنةً تُقاس بِسّنة رسول الله صلى الله عليه وآله، بعد أن مرّت عليها سنوات، واعتاد عليها الناس، فحاول أمير المؤمنين الرجوع بهذا التشريع المهم إلى مصدره الإلهيّ القرآن الكريم والسنّة النبويّة المطهّرة .

المبحث الثاني: الحقوق الاقتصاديّة في عهد الإمام عليّ عليه السلام

يصنف المختصّون في مجال حقوق الإنسان الحقوق إلى ثلاث فئات من حيث ظهورها، وهي، الفئة الأولى: الحقوق المدنيّة والسياسيّة، ومن هذه الحقوق الحقّ في الحياة والحريّة والأمـن، وعدم التعرّض للتعذيب، والتحرّر من العبوديّة، والمشاركة السياسيّة، وحريّة الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، وحريّة الاشتراك في الجمعيّات والتجمّع، وحريّة التنقّل والإقامة، واللجوء، وحقّ الملكيّة، وحقّ المشاركة في إدارة الشؤون العامّة وغيرها.

والفئة الثانية هي: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذه الحقوق: العمل، والتعليم، والمستوى اللائق للمعيشة، والمأكل، والمأوى، والرعاية الصحيّة وغيرها. والفئة الثالثة هي: الحقوق البيئية والتنموية، ومن هذه الحقوق الحقّ في السلام، والحقّ في التنمية، والحقّ في البيئة النظيفة، والحقّ في الهدوء، والحقّ في الإغاثة عند الكوارث الكبرى وغيرها.

يهدف العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية (١٩٦٦) إلى حماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، بما فيها التحرّر من التمييز، والحقّ في المساواة بين الرجل والمرأة، والحقّ في العمل، وحريّة اختيار العمل والقبول به، والحقّ في ظروف عمل عادلة ومؤاتية، والحقّ في تكوين نقابات عُماليّة، والحقّ في الإضراب، والحقّ في الضمان الاجتماعيّ، وحقّ الأمّهات في الحصول على حماية خاصّة قبل الولادة وبعدها، وتحرّر الأطفال من الاستغلال الاجتماعيّ والاقتصاديّ، والحقّ في مستوى معيشيّ لائق، والتحرّر من الجوع، والحقّ في الصحّة، والحقّ في التعليم، وحرّية الأهل في اختيار تعليم لأطفالهم، والحقّ في المشاركة في الحياة الثقافيّة، والحقّ في التمتع بفوائد العلوم، وحقّ

المؤلّفين في المصالح المعنويّة والماديّة المترتّبة على أعمالهم، وحريّة البحث العلميّ والنشاط الإبداعيّ[١].

والحقوق الاقتصاديّة التي هي جزء من فئة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة: مجموعة الحقوق المتّصلة بالنشاط الاقتصاديّ، بكلّ جوانبه ومجالاته الفرديّة والجماعيّة لبلوغ الحياة الكريمة، لما ينتج عن هذا النشاط من ثروات ماديّة. ومن أمثلة الحقوق الاقتصاديّة: الحقّ في العمل، ويتفرّع عن هذا الحقّ (الحقّ في الأجر، والحقّ في تكوين النقابات، وحقّ الإضراب، والحقّ في الحماية والأمن من الأمراض المهنيّة، وحقّ الضمان الاجتماعيّ، والحقّ في الراحة) وحق الملكية، ويتفرّع عن هذا الحقّ (الحقّ في الرهن والإيجار، والبيع والشراء، والحقّ في الإرث وكلّ ما يتعلّق بحريّة النشاط الاقتصاديّ).

لا يتطلّب العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة من الحكومة القيام على الفور بإطعام وإكساء وإسكان مواطنيها، ولكنّه يطالبها باتّخاذ خطوات نحو الإعمال الكامل لتلك الحقوق وتفادي أيّ تدابير من شأنها الانتقاص من تلك الحقوق وحظر التمييز فيما يتعلّق بتلك الحقوق، وعليه يمكن القول إنّ الالتزامات الواقعة على الدول فيما يتعلّق بالحقوق والحريّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة هي التزامات إيجابيّة، بما يعنيه ذلك من ضرورة بذل الدول لجهود معيّنة حتّى تكفل للمواطنين فرص عمل مناسبة، فضلا عن توفير المسكن والغذاء والكساء والتعليم والرعاية الصحية المناسبة إلى غير ذلك من المتطلّبات اللازمة للحياة الكريمة واللائقة لمواطنيها، وهو ما يفيد بأنّ للأفراد الحقّ في مطالبة السلطات الحاكمة بأن تقدّم لهم يد العون والمساعدة، وأن توفّر

(١) ينظر: الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي نهج البلاغة أنموذجا : ٩٢ .

لهم كلّ ما هم بحاجة إليه لكي يعيشوا حياة لائقة وكريمة.

كان للإسلام في عهد الإمام علي عليه السلام تجربة ناجحة في تثبيت الحقوق والحريّات عامّة، والحقوق الاقتصاديّة خاصّة، سواء في الحدّ من الفقر، أو إيجاد فرص العمل، أو توفير الضمان الاجتماعيّ الحكوميّ، أو إصلاح المهن والحرف الصناعيّة وتطويرها يومذاك، في هذا المقال نتحدث عن ثلاثة حقوق اقتصادية كان قد تعامل معها الإمام علي عليه السلام بمنتهى العدالة والإنصاف، ممّا يوفّر بيئة اجتماعيّة آمنة ومستقرّة لمواطني الدولة الإسلامية آنذاك، وهذه الحقوق هي حقّ المواطنين في خزينة الدولة، وحقّ المواطنين في توفير فرص عمل لائقة، وحقّ المواطنين في الحصول على الضمان الاجتماعيّ[١].

١-حقّ المواطنين في خزينة الدولة:

للدولة ميزانيّة ماليّة، تشبه إلى حدّ معيّن ميزانية الأسرة، فالأسرة لها مدخولات تأتي في الغالب من العمل أو من المشروعات الخاصّة، وتنفقها في تلبية حاجاتها الأساسيّة مثل: السكن، الغذاء، علاج الأطفال، الوقود، وغيرها، والدولة كذلك لها مدخولات تأتي من مواردها الطبيعيّة، ومن الرسوم والضرائب والمشروعات والخدمات وغيرها، وتنفقها في موارد اجتماعيّة واقتصاديّة ضروريّة لا يمكن لمواطنيها أن يقوموا بها كالتربيّة والتعليم (مثل أجور المعلّمين) والصحّة (المشاركة في تمويل السلّة الصحيّة)[٢]، وعلى الأمن، وعلى الاستثمار وإقامة البنى التحتيّة، تطوير الشوارع، وبناء المؤسّسات التعليميّة، الاستثمار في الموانئ، ومنشآت تحلية المياه وأخرى، إلّا أنّ أكثرية الحكومات لا تلتزم بما عليها من نفقات إزاء مواطنيها،

(١) الفكر الابداعي في تراث الإمام علي على نهج البلاغة انموذجا : ٩٢ .

(٢) السلة الصحية توفير متطلبات المواطنين ما يحتاجونه من مستلزمات صحية ضرورية للحياة.

وتفضّل بعض المواطنين على آخرين بطرق قانونية وغير قانونية، وتصرف الأموال هنا وهناك دون النظر إلى الطبقات الفقيرة والمستحقّة، وهذا هو ديدن الحكومات كلّها حتّى الوقت الحاضر، سواء كانت إسلاميّة أم غير إسلامية.

ولكنّ نهج عليّ عليه السلام كان مختلفا تماما؛ فهو في الوقت الذي كان يأمر عمّاله وولاته أن يحتاطوا في صرف المال العام – حتّى في كتابة التقارير التي يرسلونها إليه – فكان يدعوهم إلى عدم تعريض رأس القلم حتّى لا يزيد صرف الحبر، وإلى مقاربة السطور كي لا يزيد صرف الجلود، وإلى عدم تطويل الكلام بالفضول، فقد ورد عنه عليه السلام ((أدقّوا أقلامكم، وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عنّي فضولكم، واقصدوا قصد المعاني، وإيّاكم والإكثار؛ فإنّ أموال المسلمين لا تحتمل الإضرار))[١] وكان عليه السلام ينهى عن الجود والكرم بالأموال العامّة، فكان يقول ((جود الولاة بفيء المسلمين جور وخَتْر، أي غدر))[٢].

فقد كان الإمام عليّ عليه السلام، يوزّع أموال بيت مال المسلمين على المسلمين كافّة، إذ أعلن إلغاء التمايز الطبقيّ بكلِّ أسبابه، وعهد إلى التسوية بين الناس في العطاء، فالناس عنده سواسية كأسنان المشط، وانقطعت آمال الطبقة الغنيّة التي لم تنظر للدنيا إلّا في منظار مادّي، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام ((ألا لا يقولنَّ رجال منكم غدًا قد غمرتهم الدنيا، فاتَّخذوا العقار وفجَّروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة، واتَّخذوا الوصائف الروقة، فصار ذلك عليهم عارا وشنارا، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينتقمون ذلك ويستنكرون، ويقولون: حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا!))[٣].

---

(١) بحار الأنوار :٤١/ ١٠٥ .

(٢) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب : ٤/ ٢١٠ .

(٣) م . ن : ٤/ ١٠٦ .

وقد ورد أنّه علِم بتَصرُّف أحد ولاته بمال المسلمين بغير حقّ فأرسل إليه وقال: ((فسبحان الله أما تؤمن بالمعاد؟ أو ما تخاف نقاش الحساب؟... كيف تُسيغ شرابا وطعاما، وأنت تعلم أنّك تأكل حراما، وتشرب حراما... فاتّق الله وأردد إلى هؤلاء القوم أموالهم فإنّك إن لم تفعل، ثمّ أمكنني الله منك، لأُعذَرَنَّ إلى الله فيك، ولأضربنّك بسيفي الذي ما ضربتُ به أحدا إلّا دخل النار))[١] .

٢- حقّ المواطنين في توفير فرص العمل اللائقة:

يعدّ الحقّ في العمل من أهمّ الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ فهو من الحقوق الاقتصاديّة؛ لأنّه يؤمّن الفرد ماديّا واقتصاديّا ويوفّر له متطلّبات معيشته، وهو من الحقوق الاجتماعيّة لارتباطه الوثيق بالمجتمع، ولأنّ رقيّ المجتمع وتطوّره ونهوضه موقوف على ممارسة هذا الحقّ، والحقّ في العمل يكفل عدم استبعاد أي فرد من الحياة الاقتصاديّة، وتشير الدساتير والقوانين الوطنيّة والدوليّة إلى حقّ المواطن في الحصول على فرصة عمل، إذ تكفل المادّة (٢٣) من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان لكلّ شخص ((حقّ في العمل، وفي حريّة اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضيّة، وفي الحماية من البطالة))[٢] .

يُعدّ العمل من الناحية الدينيّة معيارا لمبدأ الثواب والعقاب، ويُعدّ من الناحية الاجتماعيّة عنصرا رئيسا لاحترام الشخص ومقبوليّته لدى الناس، ومن الناحية الاقتصاديّة يضع العملُ الشعوبَ التي تعمل في قمّة الرفاهية، ويحقّق لها السلم الأهليّ، والأمن الاجتماعيّ، ويضع حدّا للفساد الأخلاقيّ، ويسهم في تثبيت العزّة والكرامة والسيادة لأيّ شعب من الشعوب، وينعكس كلّه على حياة الفرد العادي إيجابا[٣] .

---

(١) نهج البلاغة، بشرح ابن أبي الحديد : ١٦/ ١٦٨ .

(٢) الفكر الابداعي في تراث الإمام علي على نهج البلاغة أنموذجا : ٩٣.

(٣) ينظر: م . ن : ٩٧ .

لذلك نلاحظ أنّ الإسلام وضع إطارا خاصّا للعمل ونظامه، ونجد ذلك في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام، فمفردة العمل في الأحاديث الشريفة والآيات القرآنيّة تأتي مع مفردات أخرى، مثلا العمل مع الإيمان، العمل مع التقوى، العمل مع العلم، العمل الصالح، كذلك العمل والآخرة، والعمل والأجل (الموت)، العمل والرزق الحلال أو الحرام، العمل والجهاد، العمل والشكر، العمل والتوكّل، وهناك مفردات أخرى. فالعمل هو من متطلبات أو ضرورة من ضرورات الإسلام، إذ يحدّد العمل شخصيّة الإنسان من خلال ((الأطر والمبادئ التي يعمل بها، والوسائل التي ينتهجها في عمله، والغايات التي يتّجه نحوها))[١]، هذه الجوانب الأربعة نعرف من خلالها هويّة العمل، ومدى هدفيّة هذا العمل.

عن الإمام علي عليه السلام: ((فليكن أحبّ الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح بالقصد فيما تجمع وما ترعى به رعيتك))[٢]، والذخيرة هو الخزين الذي يجُمع في الدنيا وصولا إلى الآخرة، فالإنسان الذي تكون أعماله في الإطار الصالح والصلاح والورع واليقين، فهو بالنتيجة يختزن لنفسه في الدنيا أيضا، وكذلك يختزن بشكل أكبر وأعظم للآخرة، لذا يقول الإمام (فليكن أحبّ الذخائر إليك)، ثمّ إنّه وصف العمل بأنّه رأس المنافع؛ لأنّ العمل يحرّك عجلة الحياة، وعليه فله الأولوية القصوى في سياساته الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وصولا إلى مجتمع مزدهر، يعيش حالة الرفاهية[٣].

٣- حقّ المواطنين في الضمان الاجتماعيّ الحكوميّ:

يتوجّب على الدولة التي تحترم حقوق مواطنيها أن تلتزم بتوفير الضمان الماليّ

---

(١) الفكر الابداعي في تراث الإمام علي على نهج البلاغة أنموذجا : ٨٩ .

(٢) نهج البلاغة : ٣/ ٨٣ .

(٣) ينظر: السياسة المالية في عهد الإمام علي عليه السلام : ٣٣ .

لكلّ مواطن غير قادر على العمل مثل المعاقين أو ذوي الحاجات الخاصّة، أو لكلّ مواطن كان قادرا على العمل، ولكن لم يعد كذلك بسبب العمر أو الضعف أو العوق، أو لكلّ مواطن قادر على العمل ولكن لا توجد له فرصة عمل لائق.

وكان الإمام علي قد التفت إلى موضوع توفير الضمان المالي في حادثة تاريخيّة معروفة، فقد روي أنّه كان يمشي يوما على سكك الكوفة، فنظر إلى رجل يستعطي الناس فوجّه الإمام سؤالا إلى من حوله قائلا: ما هذا؟ فقالوا: إنّه نصرانيّ كبر وشاخ، ولم يقدر على العمل، وليس له مال يعيش به، فيكتنف الناس، فقال الإمام بغضب: استعملتموه على شبابه حتّى كبر تركتموه؟ فجعل الإمام لذلك النصرانيّ من بيت مال المسلمين مرتّبا خاصّا يعيش به[١] .

وذهب الإمام إلى أنّ القيام بحقّ الضمان الاجتماعيّ من واجبات الحاكم الأساسيّة، إذ يقول في عهده للأشتر محدّدا أهمّ واجباته: ((حقّا على الوالي إلّا يغيّره على رعيّته فضل ناله ولا طول خُصّ به، وأن يزيده ما قسم الله له من نعمة دنوّا من عباده وعطفا على إخوانه))[٢]، ويجعل الإمام من تعزيز حقّ الضمان الاجتماعيّ أحد محاور حركته السياسية إذ يقول عليه السلام : ((اللهم إنّك تعلم أنّي لم أرد الإمرة ولا علوّ الملك والرئاسة وإنّما أردت القيام بحدودك والأداء لشرعك))[٣]. وقد كان عليه السلام بعد وصوله إلى سدّة الحكم، أمينا لما دعا إليه من ضرورة صيانة حقّ الضمان الاجتماعيّ .

---

(١) السياسة المالية في عهد الإمام علي عليه السلام : ٣٣ .

(٢) نهج البلاغة : ٣/ ٧٣ .

(٣) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام : ١١/ ٢٤٥ .

الخاتمة

كانت سياسة الإمام عليّ عليه السلام الاقتصادية والمالية تنبع من القرآن الكريم والسنة النبويّة، ووفقا لتطوّر ظروف العصر في خلافته. وكان محور كلّ السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجها الإمام عليّ عليه السلام هو الإنسان، الفرد المسلم والحفاظ على كارمته وحقوقه الماديّة والمعنويّة، فكانت أولى الخطوات استرجاع ما ضُيِّع من حقوق المسلمين من أموال، فأعلن على الملأ استرجاعها لبيت المال.

ثم جاءت الخطوة التالية المكملة للأولى وهي المساواة بين المسلمين في العطاء، فلا فضل لأحد على أحد، فالمال مال الله والناس عباد الله، فيقسم بين هؤلاء العباد بالسويّة فكانت خطوة ثوريّة أجّجت عليه المتنفّعين والوصوليّين، وقد كان مُدرِكا لما يقوم به من خطوات اصلاحية ويدرك أيضا مواقف المعارضة منها .

وكانت للإمام علي عليه السلام بصمته الواضحة في تنمية التجارة والصناعة، ففي عهده للأشتر رأينا اهتمامه العظيم بهذين القطّاعين اللذين لا قوام لطبقات المجتمع الأخرى إلّا بهما.

لقد كان نهج الإمام علي عليه السلام وفي مختلف المجالات ثورة جذرية لتغيير الواقع الفاسد والعودة إلى نهج الإسلام القويم وتخليص العباد من الجور والحيف عليهم عندما تصدّى للحكم من ليس له باهل.

المصادر

١. أساسيّات علم الاقتصاد الجزائيّ، محمد طاقة وآخرون، دار إثراء، عمّان، ٢٠٠٨م.

٢. الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، تح: حسن حميد السنيد، طه أرن، مطبعة ليلى، ١٤٢٦هـ.

٣. الأموال، القاسم بن سلام، دار الفكر، بيروت، ط١، (د.ت).

٤. بحار الأنوار، المجلسيّ، مؤسسة الوفاء، قم المقدّسة، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٥. السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلاميّ، محمد أنس الزرقا، المجمع الملكيّ لبحوث الحضارة الإسلاميّة، عمّان، ١٩٩٠م.

٦. السياسة المالية في عهد الإمام علي عليه السلام، رضا صاحب أبو حمد، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلاميّ، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م.

٧. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث(ت٢٧٥هـ)، ضبط: محمّد عبد العزيز، دار الكتب الإسلاميّة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٨. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار اللبنانية للنشر، بيروت، ٢٠٠٨م.

٩. في أصول النظام ال

١٠. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، محمّد الريشهريّ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١١. النظام الجبائي الإسلاميّ دراسة قانونيّة وفنيّة، جمال الهواري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.